

ملاحظات الدكتور عدنان شهاب الدين

مدير عام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

على تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية

التي ألقاها خلال المناقشة رفيعة المستوى: التحديات والآفاق

الجلسة الأولى

2 نوفمبر 2017، بيروت - لبنان

ملاحظات عامة:

1- نظرا لتنوع النظم الإيكولوجية والملاحم الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، ومن أجل التصدي للتحديات البيئية التي تعانيها المنطقة، فإنه ينبغي اتباع نهج ذي شقين. أولا: ينبغي لكل بلد أن يضع أولوياته في مجال البحوث البيئية، وأن يوجه موارده الوطنية المخصصة للبحث والتطوير إلى معالجة هذه القضايا والأولويات. ويشمل ذلك أيضا تحديد أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أولوياتها من أجل تطويرها ونموها.

ثانيا: ضمان تعاون الدول ذات الأولويات المتشابهة فيما يتعلق بالبحث والتطوير المعنيين بالموضوعات البيئية لتعزيز سبل مواجهة هذه التحديات. على سبيل المثال، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي العمل معا لوضع السياسات الخاصة التي ينبغي اتباعها في مجال الطاقة والمياه، وكذلك يمكن لبعض الدول العربية، كالجائر والسودان، التعاون معاً وإعطاء الأولوية للبحوث الزراعية.

2- إن التركيز على الجهود الوطنية والإقليمية لمعالجة القضايا البيئية سيكفل الاستخدام الأكثر كفاءة وضمان فعالية الموارد المحدودة، بحيث تستطيع كل دولة أن توجه مواردها إلى القضايا البيئية ذات الصلة بتنميتها على المستوى الوطني، وتسهم في الاستفادة من مجموع الخبرات والمعارف الإقليمية بشأن هذه الموضوعات البيئية. ومن شأن إنشاء منتدى أو منصة لتبادل هذه الخبرات والمعارف إتاحة الفرصة لجمع البيانات والمعلومات من مختلف البلدان والمشاريع، ثم استخدامها في تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي. ومن الأمثلة على هذه المنتديات: المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وما إلى ذلك.

3- ينبغي البدء في اتباع نهج يبدأ من رأس الهرم (الحكومة، وتنفيذ السياسات) وينتهي عند القاعدة (الجمهور) لمعالجة القضايا البيئية؛ لأن النجاح في معالجة تلك القضايا وزيادة الوعي بها سيعتمد على مشاركة واقتناع الحكومة والقيادات بذلك، بما في ذلك قناعة صانعي القرار وواضعي السياسات، فضلا عن المواطنين الأفراد الذين سيكونون المستخدمين النهائيين، ومن ثم فإنهم هم الذين سيتولون مهمة تنفيذ التغيير. ومن الأمثلة على ذلك مشروع الطاقة الشمسية الكهروضوئية الذي تنفذه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والذي لم يكن نجاحه معتمدا فقط على القطاع الخاص والحكومة، بل أيضا على دعم المواطنين أنفسهم الذين تابعوا بصورة شخصية تثبيت الألواح الشمسية على أسطح منازلهم ، وجنوا ثمار فوائد هذه المبادرة بصورة مباشرة.

4- وبغض النظر عن البيئة السياسية للموقع الجغرافي للدولة العربية داخل كل منطقة، فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود وتضافرها من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه البيئة.

وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تبذل حكومات المنطقة جهودا متضافرة لإنفاق المزيد من الأموال على البحث والتطوير، بما في ذلك بناء وتعزيز القدرات البشرية لإيجاد حلول مبتكرة لهذه التحديات البيئية.

وسيكون دور صانعي القرار وواضعي السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي حاسما، كما يلزم بذل مزيد من الجهود لإشراك واضعي السياسات والهيئات التشريعية في البحوث البيئية.

ويتعين بذل مزيد من الجهود لزيادة الوعي عند المواطنين، إذ ينبغي تخطيط وتنفيذ حملات توعوية لضمان إدراك كل شرائح المجتمع للتحديات البيئية ، والمشاركة في أداء دورها في التصدي لتلك التحديات التي تؤثر على استدامة وتنمية كل دولة عربية على المدى الطويل والمنطقة ككل.

#### ملاحظات محددة

1- تجدر الإشارة أيضا إلى أن دولة الكويت قد حددت هدف إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة بنسبة 15% بحلول عام 2030. (الصفحة 18)

2- ينبغي ذكر المرحلة الأولى من محطة الطاقة النووية في أبوظبي، كمثال على مبادرات الطاقة النووية في بعض الدول العربية. (الصفحة 18)

3- في الصفحة 19 ورد أن "الحد من محتوى الكبريت في وقود الديزل في معظم البلدان العربية قد تحقق عن طريق تشديد المعايير، مما يؤدي إلى انخفاضه من مستويات تصل إلى 1000 جزء في المليون إلى نحو 50 جزءا في المليون". وتجدر الإشارة إلى أن التشديد كان مدفوعا أيضا

بالأسواق العالمية؛ بالنظر إلى المعيار الذي يحد من محتوى الكبريت في أنواع معينة من الوقود. ولن تتمكن البلدان المصدرة من بيع الوقود المحتوي على الكبريت بمستويات أعلى من المعايير الدولية للأسواق العالمية.

4- ينبغي تشجيع وتعزيز الاستثمار في الباحثين الشباب والقدرات الفكرية وتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية في جميع الميادين المتصلة بالبحوث البيئية مثل الطاقة والمياه.

5- المنطقة العربية عبارة عن مزيج متنوع وفسيفساء من النظم الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية. وطرحها وتجميعها في إطار واحد يؤدي إلى إخفاء أهم العوامل التي يتعين معالجتها من قبل كل بلد و/أو منطقة.

6- قد تكون أهداف التنمية المستدامة وسيلة لإثبات التقدم المحرز في مثل هذا المزيج. فمن ناحية، تغطي أهداف التنمية المستدامة كامل النظم الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ناحية أخرى، فهي تتمتع بمقاييس محددة دقيقة لتوثيق وضع كل بلد في ضوء السياق المناسب معه.

7- نظراً لمحدودية الموارد، من الواجب اختيار عامل أو اثنين لمعالجتها، وذلك بغرض تحقيق أقصى قدر من النتائج والعوائد.

8- على الرغم من أن الإرادة السياسية هي أسرع طريقة لضمان التغيير، فإن هذه الإرادة عادة ما يتم إفسادها وإحباطها بالمكاسب القصيرة الأجل والاتجاهات الشعبوية.

9- التركيز على المسارات غير الرسمية ورفع مستوى الوعي على مستوى القاعدة الشعبية وتوفير الحلول البديلة لها، قد يقدم دليلاً قوياً على أنها الوسيلة الأكثر فعالية من حيث التكلفة.